

المحاضرة الخامسة: هيكلية وإدارة المؤسسات التعليمية

مقدمة:

التمهيد

تلعب إدارة المؤسسات التعليمية دورا محوريا في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية وضمان سير العملية التعليمية بشكل فعال ومنظم، وتعد إدارة المدرسة جزءا أساسيا من النظام التعليمي، حيث تتحمل مسؤوليات كبيرة تشمل توجيه الأنشطة اليومية، وضمان الالتزام بالتشريعات المدرسية، وتحقيق الانضباط داخل المؤسسة.

من خلال هذه المحاضرة، سنتناول دور مدير المدرسة في التشريع المدرسي، الهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسات التعليمية، وآليات اتخاذ القرار، إلى جانب المسؤوليات القانونية لإدارة المدرسة وآليات التفتيش والمتابعة القانونية.

1. دور مدير المدرسة في التشريع المدرسي:

يعتبر مدير المدرسة حجر الزاوية في الإدارة المدرسية، حيث يقع على عاتقه تسيير شؤون المدرسة وفقا للتشريعات المدرسية والقوانين الوطنية، تنص المادة 97 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية على أن "مدير المدرسة هو المسؤول الأول عن تسيير المؤسسة التعليمية، ويجب عليه ضمان تطبيق التشريعات والقوانين المعمول بها" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص. 45).

يشمل دور المدير المهام الإدارية والتربوية، مثل الإشراف على تنفيذ البرامج التعليمية إدارة الموارد البشرية والمالية، والحفاظ على النظام داخل المدرسة، كما يتحمل المدير مسؤولية تنفيذ القرارات الوزارية والتوجيهات الصادرة عن وزارة التربية الوطنية.

2. الهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسات التعليمية:

يتكون الهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسات التعليمية من عدة مستويات، تبدأ من الإدارة العليا وتنتهي بالإدارة التنفيذية داخل المدارس، يشمل هذا الهيكل مدير المدرسة، ونوابه، ورؤساء الأقسام، والمشرفين التربويين، والموظفين الإداريين، ويهدف هذا الهيكل إلى تحقيق الانسجام بين جميع عناصر العملية التعليمية وضمان التنسيق الفعال بين الإدارات المختلفة.

يمكن تمثيل هذا الهيكل الإداري والتنظيمي على النحو التالي:

✓ الإدارة العليا: تشمل وزارة التربية الوطنية ومديريات التربية في الولايات.

✓ الإدارة الوسطى: تضم مديريات التربية المحلية والمفتشين.

✓ الإدارة التنفيذية: تشمل المديرين، ونوابهم، ورؤساء الأقسام في المدارس.

3. هيكلية وتنظيم المجالس على مستوى المؤسسات التربوية:

تعتبر المجالس التربوية من الركائز الأساسية في إدارة المؤسسات التعليمية، حيث تساهم في تحسين الأداء المدرسي وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية، وفقاً للتشريع المدرسي تتم هيكلية هذه المجالس لضمان تنظيم فعال وشفاف للعمليات التربوية والإدارية داخل المؤسسات التعليمية، وفيما يلي أهم هذه المجالس ومهامها:

1.3. مجلس التوجيه والتسيير:

✓ التشكيلة: يضم مجلس التوجيه والتسيير في مؤسسات التعليم المتوسط أعضاء

يمثلون مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة، يتكون المجلس من مدير المؤسسة بصفته رئيساً، ممثلين عن الأساتذة، ممثلين عن الأولياء، وممثلين عن الإداريين.

✓ المهام: من بين المهام الرئيسية لهذا المجلس:

- المساهمة في إعداد مشروع المؤسسة وتحديد أولويات العمل التربوي.
- متابعة تنفيذ البرامج التعليمية وتقييم نتائجها.
- دراسة اقتراحات تحسين الحياة المدرسية وتعزيز الانضباط.
- ✓ **الصلاحيات:** للمجلس صلاحيات اتخاذ القرارات التي تتعلق بتنظيم الحياة المدرسية، مثل تعديل الجداول الزمنية وتوزيع الأنشطة التربوية، كما يحق له تقديم اقتراحات لمدير التربية لتحسين جودة التعليم في المؤسسة.
- ✓ **النصوص القانونية:** يستند مجلس التوجيه والتسيير في عمله إلى المرسوم التنفيذي رقم 90-49 المؤرخ في 6 فبراير 1990، والذي يحدد تنظيم المجلس وصلاحياته.
- يُعتبر مجلس التوجيه والتسيير ركيزة أساسية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في المؤسسات التعليمية، حيث يساهم في تعزيز الحوار والتعاون بين الإدارة وأعضاء الجماعة التربوية، مما يتيح اتخاذ قرارات تعكس احتياجات وأولويات الجميع، ومن المهم أن يعمل المجلس على تحقيق توازن بين متطلبات النظام التربوي واحتياجات المجتمع المدرسي، وذلك لضمان بيئة تعليمية محفزة ومثمرة.

2.3. مجلس التربية والتكوين:

- ✓ **التشكيلة:** يتكون مجلس التربية والتكوين من مدير المدرسة (الابتدائية) كرئيس وممثلين عن الأساتذة، وممثلين عن الأولياء، إضافة إلى ممثل عن السلطات المحلية.
- ✓ **المهام:** يشرف هذا المجلس على:
 - إعداد خطة العمل التربوي للمؤسسة.
 - تقييم الأداء التربوي للمعلمين والتلاميذ.
 - دراسة ومناقشة المسائل المتعلقة بظروف العمل في المؤسسة.

✓ **الصلاحيات:** يتمتع مجلس التربية والتكوين بصلاحيات تقديم توصيات لمدير التربية بخصوص تحسين جودة التعليم وضمان الانضباط داخل المؤسسة، كما يحق له اقتراح برامج دعم للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية.

✓ **النصوص القانونية:** يستند عمل هذا المجلس إلى المرسوم التنفيذي رقم 64-91 المؤرخ في 2 مارس 1991، الذي ينظم كيفية تشكيله وصلاحياته.

يمثل مجلس التربية والتكوين أداة فعالة لضمان مشاركة المجتمع المحلي في تحسين العملية التعليمية، ومن خلال تفعيل دوره يمكن تحقيق انفتاح أكبر للمؤسسة على محيطها الاجتماعي، مما يعزز التكامل بين المدرسة والمجتمع، كما أن هذا المجلس يساهم في متابعة الأداء التربوي وضمان توفير بيئة تعليمية صحية ومنظمة.

3.3. مجلس التأديب:

✓ **التشكيلة:** يتألف مجلس التأديب في المؤسسات التعليمية من مدير المؤسسة كرئيس، وأعضاء يمثلون الأساتذة، وممثل عن الأولياء.

✓ **المهام:** يتولى مجلس التأديب النظر في المخالفات والانتهاكات التي يرتكبها التلاميذ واتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة.

✓ **الصلاحيات:** للمجلس صلاحيات اتخاذ قرارات تأديبية تتراوح بين التنبيه الشفهي والفصل النهائي من المؤسسة، وذلك وفقاً لخطورة المخالفة المرتكبة.

✓ **النصوص القانونية:** يعمل مجلس التأديب وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة التعليمية الذي يستند إلى المرسوم التنفيذي رقم 60-91 المؤرخ في 23 فبراير 1991.

يمثل مجلس التأديب الأداة الرئيسية لضمان الالتزام بالضوابط السلوكية داخل المؤسسة التعليمية، من خلال تطبيقه للقرارات التأديبية يسعى المجلس إلى تعزيز الانضباط واحترام القوانين الداخلية، مما يساهم في خلق بيئة تعليمية آمنة ومناسبة

للتعلم، إلا أن هذا المجلس يجب أن يوازن بين الإجراءات العقابية والدور التربوي، من خلال توفير فرص للتلاميذ لإصلاح سلوكهم وتعلم المسؤولية.

4. آليات اتخاذ القرار في المؤسسات التعليمية:

تعد آليات اتخاذ القرار في المؤسسات التعليمية من العمليات الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية، يجب أن تكون هذه الآليات واضحة وشفافة مع الاعتماد على التشريعات المدرسية كمرجعية قانونية لاتخاذ القرارات.

تشمل آليات اتخاذ القرار الاجتماعات الإدارية الدورية، المجالس التربوية، ومجالس التأديب، أين تنص المادة 102 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية على أن "القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية يجب أن تتخذ بناء على مشاورات موسعة تشمل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المعلمين وأولياء الأمور" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص. 49).

5. المسؤوليات القانونية للإدارة المدرسية:

تحمل الإدارة المدرسية مسؤوليات قانونية متعددة تشمل ضمان تطبيق القوانين والتشريعات المدرسية، وحماية حقوق التلاميذ والمعلمين، والحفاظ على النظام والانضباط داخل المدرسة.

يجب على الإدارة أيضا متابعة تنفيذ السياسات التعليمية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، وضمان تقديم تقارير دورية عن سير العملية التعليمية، حيث تنص المادة 110 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية على أن "إدارة المدرسة مسؤولة قانونيا عن حماية حقوق التلاميذ والمعلمين وضمان بيئة تعليمية آمنة ومنضبطة" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص. 53).

الخلاصة

تلعب إدارة المؤسسات التعليمية دورا محوريا في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية وضمان سير العملية التعليمية بشكل فعال ومنظم، من خلال هذه المحاضرة، استعرضنا دور مدير المدرسة في التشريع المدرسي، الهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسات التعليمية وآليات اتخاذ القرار، إلى جانب المسؤوليات القانونية للإدارة المدرسية.

توضح هذه العناصر أهمية الإدارة المدرسية في ضمان الالتزام بالتشريعات المدرسية وتحقيق الأهداف التربوية، ما يساهم في توفير بيئة تعليمية ملائمة وفعالة لجميع الأطراف المعنية.